نصيحتي ومراسلاتي

إلى وحيد بن عبد السلام بالي!

وكيف رد برفق ثم أعرض بتعالي!

لأبي جويرية

محمد بن عبد الحي

نصيحتي و مراسلاتي

إلى وحيد بن عبدالسلام بالي!

وكيف رد برفق ثم أعرض بتعالي؟

لأبي جويرية

محمد بن عبدالحي

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، أما بعد

فإليك أخي القاريء أسوق بلا مقدمات، ما دار بيني وبين الشيخ وحيد بن عبد السلام بالي من مراسلات، لأبين لك أخي حال واحد من هؤلاء، ممن تلاعبت بهم الأهواء، فتراهم يظهرون اللين وقبول النصيحة والانصياع للدليل، فإذا نصحت أحدهم بكلام السلف تراه يحيد عن السبيل!

فإليك أخي واقرأ بإنصافٍ ما كان، وسأرفق لك في نهاية هذا الملف صورة المحادثة للاطمئنان.

البداية: رسالة أعدت قراءتها للشيخ صالح آل الشيخ وكان يتكلم فيها على الواجب على المسلم في التعامل مع المحكم والمتشابه، فقفزت أمامي صورة الشيخ وحيد وهو يتحدث لطلابه، وكيف أوهمهم في كلامه في الأحداث التي مرت أنه المنصف الفاهم، فتراه يجمع في كل مسألة زلةً لعالم، أو فعل واحدٍ أخطأ في فتنة من الفتن القواصم!، ثم يعقب بعدها بقوله: إذا بدعتم المشايخ فبدعوا الصحابة!، فيحتج بالفعل أو القول المتشابه -وإن كان مما ندم عليه أصحابه- ليثبت في كل مسألة أنها مسألة خلافية، فرأيت كلام الشيخ صالح متوجه في رد طريقته الردية!

- **فراسلت الشيخ وحيدا بالرسالة الأولى عبر الواتساب بتاريخ: ٨ -٢ -٢٠١٩ قلت فيها:**

((السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، هذه نصيحة ممن يحب الخير لك، وقد سمعت لك بعض الصوتيات في الكلام في مسائل معينة كحكم الأحزاب والخروج على الحكام والثورات وضوابط إخراج الناس من السنة، وغيرها..

وأحببت أن أنقل لك هذا الكلام لعلك تراجع نفسك فيما قلت فهي وصية عظيمة من عالم جليل بالله تقرأها بقلبك:

قال معالي الشيخ صالح آل الشيخ -حفظه الله-: «كذلك السنة منها متشابه أيضاً استدل به من استدل على نحلته وعلى طريقته، وكذلك أقوال الصحابة وأفعال الصحابة منها متشابه، وكذلك أفعال التابعين وأقوال التابعين منها متشابه، وكذلك أقوال العلماء سواء في كتبهم أو فيما نقل عنهم منها محكمات ومنها متشابهات.

بل وجود المتشابه في القرآن أقل من وجوده في السنة، ووجوده في كلام السلف وفي أعمال السلف أكثر، ووجوده في كلام أهل العلم في الكتب أكثر وأكثر.

فإذن إذا صار المرء له شيء ونظر ثم بحث ذهب يجمع يتبع المتشابه ليدلل على نحلته أو طريقته هذه سمة أهل الزيغ، أما سمة أهل الحق فإنهم يقبلون على الكتاب والسنة متخلِّين عن آرائهم واعتقادهم فيقبلون ما جاء في الكتاب والسنة وما أجمع عليه السلف وما قرره الأئمة من المعتقدات، أما يأتي بشيء جديد بتقرير مسائل لا بد تجد من كلام العلماء من يقول كذا إما مجملاً أو مطلقاً وإما رأي أخطأ فيه فليست العبرة جمع النقول وليست لعبرة بجمع أدلة، وإنما العبرة أن تكون الأدلة راجحة أن تكون الأدلة محكمة في دلالتها وأن تكون أيضاً ثابتة إذا كانت من السنة.

فإذن العبرة ليست من الاستدلال، وكل صاحب زيغ استدل من وقت الخوارج إلى يومنا هذا واتبع دليلاً وظاهر الآية يدل على ذلك ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ يتبعون ولا يأتون بشيء من عندهم، يتبعون ما تشابه منه؛ لكنهم تركوا المحكم فاستحقوا الذنب، ولماذا تركوا المحكم؟ لأن في قلوبهم زيغاً فتركوا المحكم واتبعوا ما تشابه منه، يستدلون بالمتشابه على زيغهم، وهذا أمر عظيم، واليوم نرى فيما أُلِّف من كتب معاصرة في مسائل تخالف ما قرره أئمة أهل السنة وما عليه الجماعة -قبل أن تفسد الجماعة- وما عليه أئمة الحديث وأهل الحق والذين أخذوا بالمحكم وردوا

المتشابه إلى المحكم اليوم يوجد كتب كثيرة ورسائل ونُبذ ومطبوعات كلها فيها أدلة وكلها فيها نُقول، فليست العبرة بالنقول وليست العبرة بوجود نوع استدلال ولكن العبرة بموافقة المرء طالب العلم طالب النجاة في أصول إيمانه وفي العقيدة والتوحيد، موافقته للجماعة موافقته الأئمة الذين عُرف علمهم وسلامة طريقتهم وعرف اتباعهم لكتاب الله جل وعلا وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وطريقة السلف الصالح.

هذه مسألة مهمة جداً ولا تَغِبْ عن بالك ولو لم تكن في حياتك إلا هذه الوصية فهي وصية عظيمة لنفسي ولكم، فليست العبرة بالمؤلفات بالكتب وإنما العبرة بملازمة الطريق الأولى قبل أن تفسد الطرق، كثرة الطرق وكثرة المؤلفات ما تصد الواحد هذه تعتبرها من المتشابهات إذا صارت ما عليه أهل الحق والجماعة.الآن كل يقرأ وكل يبحث فيذهب ويقول: قال فلان كذا وقال فلان كذا، ليست هذه بالوجهة الصحيحة، أحياناً يأتي متشابه من كلام أهل العلم فيتوقف المرء فيه، أما الذي يقول قال فلان كذا ويستدل به ونترك المحكمات ونترك الأصول من أجل قول لابن تيمية – مثلاً – في المسألة الذي أصاب رحمه الله في جل أقواله، أو قول للإمام أحمد ونترك به المحكمات ليس صحيحاً، أو قول للإمام مالك ونترك به المحكمات ليس صحيحاً، فكيف بمن دونهم من فلان وفلان من الناس»))!

- ○ **فرد علي الشيخ وحيد في نفس اليوم بقوله: ((جزيت الفردوس الأعلى من الجنة))!!**

- **فقلت له بعدها مباشرة:**

((وجزاكم مثله، ثم ماذا؟ هل سنرى تراجعًا عما اصلتموه في هذه المسائل حين جمعتم شبهات لأهل البدع يحتجون بها؟، وأنقل لك يا شيخ هذا الكلام عن السلف وانظر لقول الإمام أحمد في كتب الكرابيسي التي تشبه ما جمعتموه تماما، حيث جاء في شرح علل الترمذي: [قال المروذي: مضيت إلى

الكرابيسي -وهو إذ ذاك مستور يذب عن السنة ويظهر نصرة أبي عبد الله- فقلت له: «إن كتاب المدلسين يريدون أن يعرضوه على أبي عبد الله، فأظهر أنك قد ندمت حتى أخبر أبا عبد الله».

فقال لي: «إن أبا عبد الله رجل صالح مثله يوفق لإصابة الحق، وقد رضيت أن يعرض كتابي عليه».

وقال: «قد سألني أبو ثور وابن عقيل، وحبيش أن أضرب على هذا الكتاب فأبيت عليهم. وقلت: بل أزيد فيه».

ولجَّ في ذلك وأبي أن يرجع عنه، فجيءَ بالكتاب إلى أبي عبد الله، وهو لا يدري من وضع الكتاب، وكان في الكتاب الطعن على الأعمش والنصرة للحسن بن صالح، وكان في الكتاب:

«إن قلتم: إن الحسن بن صالح كان يرى رأي الخوارج فهذا ابن الزبير قد خرج».

فلما قُرِىء على أبي عبد الله، قال:

«هذا جمع للمخالفين ما لم يحسنوا أن يحتجوا به، حذروا عن هذا، ونهى عنه»

- **ثم قلت للشيخ وحيد:** ((فهل ترى يا شيخ ثمة فرق بين كلام الكرابيسي والكلام الذي نقلتموه في كلامكم؟، بالله عليكم انصروا منهج السلف في هذه الأيام التي تكالب فيها الناس من شتى الطوائف على السنة وأهلها، ولن يزيدكم هذا إلا عزة)).
  - **رد علي الشيخ وحيد بعدها بنصف ساعة تقريبا بقوله:** ((استاذن حضرتك تسمع كلامي كاملا، ثم تخبرني بموضع الخطأ الذي يخالف كلام أهل السنة والجماعة؟؟؟؟

اذا كنت قد سمعته كاملا ولم تكن سمعت منه مقطعا مبتورا كما يفعل بعض الناس غفر الله لنا ولهم)).

- **أجبت الشيخ وحيدا قائلا:** ((حسنا إن شاء الله أراسلك بهذا على أن يكون كلام السلف هو الفيصل بيننا وفي ضوء ما أرسلته لكم أيضا من كلام للإمام أحمد والشيخ صالح آل الشيخ وغيرهم من أهل العلم)).

لا أخفيكم سرا أنني أحسنت الظن بالرجل وقلت لعله يرجع فعلا، وإن كان ما سبق من ردود الشيخ هشام البيلي عليه فيه الكفاية، ولكن قلت لعله لم يقرأها، أو لم يسمعها، أو نقل له أجزاءً منها!

فقلت لعلي أبدأ ببيان الخطأ الأول فإن رجع الشيخ فهذا والله هو الأحب لقلبي!

وإن لم يرجع فلا داع لتعديد الأخطاء فليرجع إن شاء لكتاب: ((الردود العشرون العوالي على وحيد بن عبد السلام بالي)).

- **فكتبت هذه النصيحة في عجالة وأرسلتها له بتاريخ ١٠ -٢ -٢٠١٩ وجعلت عنوانها** : [نصيحة من القلب إلى الشيخ وحيد بن عبدالسلام بالي].
  - **ففتح الرسالة ولم يرد !!**
- **فراسلته بعدها بيومين قائلا:** ((السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، هل قرأت الرسالة يا شيخ وحيد؟، وما ردكم وفقنا الله وإياكم لقبول الحق)).
  - **فلم يرد ولا حتى على السلام !!**
- **ثم تركته وراسلته بعدها بيومين آخرين:** ((السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، لماذا لا ترد يا شيخ وحيد ؟))

- ثم راسلته أمس مرة أخرى بتاريخ ٢٤-٢-٢٠١٩؟!
  - فلم يرد أيضا؟!

مع كون رسالتي له بفضل الله لم تخرج عن إطار الرفق والأدب، والحرص على الالتزام بتحرير موطن النزاع الذي حدده هو، وأتيت له فقط بكلام السلف والعلماء المعتبرين فيما حدده هو من محل للنزاع!، فرفض الانقياد والانصياع!

ولعلك تقرأ ما راسلته به في الصفحة التالية، أنقلها لكم كما أرسلتها له بحروفها وألوانها وتنسيقها!

[نصيحة من القلب إلى الشيخ وحيد بالي]

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، أما بعد

فهذه نصيحة أنقلها لك يا شيخ وحيد –كما طلبت – مدعمة بالأدلة موثقة من كلامك حرفيا، أبين فيها أصلا عظيما من أصول الإسلام خالفتم فيه منهج السلف وإني لأرجو أن تقرأها بقلبك وأسأل الله أن يهديني ويهديك لما اختلف فيه من الحق بإذنه.

وسوف أنقل في هذه الرسالة خطأً واحداً أبدأ به فإن كان ثمة فائدة أكملت لك نصيحتي لمن أحب له الخير وأرجو أن تكون خالصة لوجهه سبحانه.

الخطأ الأول: قولكم بأن مسألة الخروج على الحاكم مسألة خلافية!!

قلت –هدانا الله وإياك للحق– في محاضرة بعنوان: (متى يكون الرجل مبتدعا ويخرج من أهل السنة والجماعة) أو (الانصاف للشيخ وحيد بالى ما أدلتكم يا أصحاب ربيع؟ على لسان من سميتهم أتباع الشيخ ربيع ما نصه:

((المشايخ في مصر كلهم الذين أيدوا الثورة في مصر خوارج ضالون مضلون ثم ذكروا الأحاديث أنه يجب على الإنسان أن يصبر على جور الإمام وإن جلد ظهرك وأخذ مالك، حديث اسمع وأطع إلى آخره، وذكروا قول الإمام أحمد بن حنبل من خرج على الإمام فهو ضال مضل مبتدع إلى غير ذلك من الأحاديث وأقوال الأئمة التي تنهى عن الخروج على الإمام وأن من خرج على الإمام فهو ضال مبتدع، هكذا قال المؤيدون للشيخ ربيع المدخلي))

ثم قلت: ((**قال المعارضون نريد أن نحرر معكم محل النزاع ليس محل النزاع هو أننا نقول بالخروج وأنتم لا تقولون بالخروج... محل النزاع أننا نريد أن نقول من أخطأ في هذه المسألة أنتم ترون عدم الخروج من خرج يقال عنه أخطأ أم يقال ضال مبتدع هذا هو محل النزاع.. يقال عنه أخطأ أم يقال ضال مبتدع، هذا هو محل النزاع**))

ثم قلت: ((**قال المؤيدون للشيخ ربيع المدخلي هذه المسألة من خالف فيها فهو ضال مبتدع...، قال لهم المعارضون لهذا الفكر: نحن نريد ان نحرر محل النزاع من خالف في هذه القضية لا يقال عنه ضال مبتدع بل يقال مخطيء ..**))

ثم سقت ما جعلته دليلا في المسألة لتثبت أنها مسألة خلافية فاستدللت بفعل الحسين -رضي الله عنه- الذي ندم عليه، وسليمان بن صرد وعبد الله بن الزبير رضي اله عنهما !

ثم عقبت بقولك: ((**كيف يصح الإجماع وقد خالف ثلاثة من الصحابة الحسين رضي الله عنه وسليمان بن صرد وعبد الله بن الزبير والإجماع لو خالف فيه صحابي واحد فقد انخرق الإجماع**))

أقول –مستعينا بالله-: أستطيع أولا أن أستخلص من كلامك فيما مر نقله الآتي:

١-مسألة الخروج على الحاكم مسألة خلافية. فبعض الصحابة جوزها وهم الحسين وابن الزبير وسليمان بن صرد –رضي الله عنهم-.

٢- أن من قال: (إن من جوز الخروج على الحاكم المسلم فهو ضال مبتدع) هم فقط أتباع الشيخ ربيع المدخلي -بزعمك-.

فأولا: أما كون المسألة أجماعية وليست خلافية فأنقل لك كلام أهل العلم في هذا نصا:

قال الإمام أحمد كما في طبقات الحنابلة ص٢٦-١: ((هذه مذاهب أهل العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المتمسكين بعروقها المعروفين بها المقتدي بهم فيها من لدن أصحاب النَّبِيّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إلى يومنا هذا وأدركت من علماء أهل الحجاز والشام وغيرهم عليها فمن خالف شيئًا من هذه المذاهب أو طعن فيها أو عاب قائلها فهو مبتدع خارج من الجماعة زائل عَنْ منهج السنة وسبيل الحق...))

فكان مما ذكر: ((والانقياد إلى من ولاه اللَّه أمركم لا تنزع يدًا من طاعته ولا تخرج عليه بسيفك حتى يجعل اللَّه لك فرجًا ومخرجًا ولا تخرج عَلَى السلطان وتسمع وتطيع ولا تنكث بيعة فمن فعل ذلك فهو مبتدع مخالف مفارق للجماعة)).

وقال أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ص١/١٩٦: ((لقيت أكثر من ألف رجل من أهل العلم أهل الحجاز ومكة والمدينة والكوفة والبصرة وواسط وبغداد والشام ومصر لقيتهم كرات قرنا بعد قرن ثم قرنا بعد قرن، أدركتهم وهم متوافرون منذ أكثر من ست وأربعين سنة، أهل الشام ومصر والجزيرة مرتين والبصرة

أربع مرات في سنين ذوي عدد بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلت الكوفة وبغداد مع محدثي أهل خراسان، منهم المكي بن إبراهيم، ويحيى بن يحيى، وعلي بن الحسن بن شقيق، وقتيبة بن سعيد، وشهاب بن معمر، وبالشام محمد بن يوسف الفريابي، وأبا مسهر عبد الأعلى بن مسهر، وأبا المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، وأبا اليمان الحكم بن نافع، ومن بعدهم عدة كثيرة، وبمصر: يحيى بن كثير، وأبا صالح كاتب الليث بن سعد، وسعيد بن أبي مريم، وأصبغ بن الفرج، ونعيم بن حماد، وبمكة عبد الله بن يزيد المقرئ، والحميدي، وسليمان بن حرب قاضي مكة، وأحمد بن محمد الأزرقي، وبالمدينة إسماعيل بن أبي أويس، ومطرف بن عبد الله، وعبد الله بن نافع الزبيري، وأحمد بن أبي بكر أبا مصعب الزهري، وإبراهيم بن حمزة الزبيري، وإبراهيم بن المنذر الحزامي، وبالبصرة أبا عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني، وأبا الوليد هشام بن عبد الملك، والحجاج بن المنهال، وعلي بن عبد الله بن جعفر المديني. وبالكوفة أبا نعيم الفضل بن دكين، وعبيد الله بن موسى، وأحمد بن يونس، وقبيصة بن عقبة، وابن نمير، وعبد الله وعثمان ابنا أبي شيبة. وببغداد أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبا معمر، وأبا خيثمة، وأبا عبيد القاسم بن سلام، ومن أهل الجزيرة: عمرو بن خالد الحراني، وبواسط عمرو بن عون، وعاصم بن علي بن عاصم، وبمرو صدقة بن الفضل، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي. واكتفينا بتسمية هؤلاء كي يكون مختصرا وأن لا يطول ذلك، فما رأيت واحدا منهم يختلف في هذه الأشياء: ..))

وذكر أمورا ومنها قوله: ((**وألا ننازع الأمر أهله لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "ثلاث لا يغل عليهن قلب امرئ مسلم: إخلاص العمل لله، وطاعة ولاة الأمر، ولزوم جماعتهم، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم"، ثم أكد في قوله: {أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم}، وأن لا يرى السيف على أمة محمد صلى الله عليه وسلم.**))

قال أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، قال: سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك، فقالا: ((**أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازا وعراقا وشاما ويمنا فكان من مذهبهم:..**))

وذكر أمورا منها: ((**ونقيم فرض الجهاد والحج مع أئمة المسلمين في كل دهر وزمان. ولا نرى الخروج على الأئمة ولا القتال في الفتنة، ونسمع ونطيع لمن ولاه الله عز وجل أمرنا ولا ننزع يدا من طاعة، ونتبع السنة والجماعة..**)).

وفي اعتقاد أهل السنة والجماعة للإسماعيلي صـ٥٥: ((**اعلموا –رحمنا الله وإياكم– أن مذهب أهل الحديث أهل السنة والجماعة..**)) وذكر أمورا ومنها: ((**ويرون جهاد الكفار معهم وإن كانوا جورة، ويرون الدعاء لهم بالصلاح والعطف إلى العدل، ولا يرون الخروج بالسيف عليهم**)).

وقال حرب الكرماني في مسائله صـ٣/٩٦٧: ((هذا مذهب أئمة العلم وأصحاب الأثر وأهل السنة المعروفين بها المقتدى بهم فيها، وأدركت من علماء أهل العراق والحجاز والشام وغيرهم عليها فمن خالف شيئًا من هذه المذاهب، أو طعن فيها، أوعاب قائلها فهو مبتدع خارج من الجماعة زائل عن منهج السنة وسبيل الحق، وهو مذهب أحمد وإسحاق بن إبراهيم بن مخلد، وعبد الله بن الزبير الحميدي وسعيد بن منصور، وغيرهم ممن جالسنا وأخذنا عنهم العلم فكان من قولهم:..)).

وذكر أمورا منها: ((والانقياد لمن ولاه الله أمرك لا تنزع يدك من طاعة، ولا تخرج عليه بسيفك حتى يجعل الله لك فرجًا ومخرجًا وأن لا تخرج على السلطان وتسمع وتطيع لا تنكث بيعه فمن فعل ذلك فهو مبتدع مارق مفارق للجماعة، وإن أمرك السلطان بأمر هو لله معصية فليس لك إن تطيعه البتة، وليس لك أن تخرج عليه ولا تمنعه حقه..))

وفي كتاب عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني صـ٦٨ قال: ((ولا يرون الخروج عليهم بالسيف وإن رأوا منهم العدول عن العدل إلى الجور والحيف والطاعة لأولي الأمر فيما كان عند الله مرضيا، واجتناب ما كان عند الله مسخطا، وترك الخروج عليهم عند تعديهم وجورهم)).

وقال النووي رحمه الله في شرحه على صحيح مسلم: ((**وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته**)).

قلت: ولعلي أكتفي بهذه الإجماعات التي نقلتها عن كتب الحديث والعقائد اختصارا، وفيها الغنية إن شاء الله.

ثانيا: وأما كون الإجماع يُخرَق بفعل الصحابي الذي أخطأ فيه وجانب الصواب وأنكره عليه غيره، فهذا عجيب!

فقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله- في منهاج السنة: ((كان أفاضل المسلمين ينهون عن الخروج والقتال في الفتنة؛ كما كان عبد الله بن عمر، وسعيد بن المسيب، وعلي بن الحسين، وغيرهم: ينهون عام الحرة عن الخروج على يزيد)).

ولو قلنا بأن كل مخالفة للصحابي تجعل المجمع عليه مختلفا فيه لقلنا إن تحريم نكاح المتعة وربا الفضل مثلا مسألة خلافية، فقد قال به بعضهم -رضي الله عنهم- زمنا فهل تقبل أن يكون الأمر كذلك؟!

ثم كيف يا شيخ وأنت تعلم جيدا أن قول النبي صلى الله عليه وسلم إن عارضه فعله قدمنا القول على الفعل؛ أفيسوغ لك أن تعارض قول النبي الصريح الصحيح الذي نقلته

بنفسك –اسمع وأطع وإن أخذ مالك وضرب ظهرك- تعارضه لا بقول النبي ولا بفعله، بل بفعل صحابي؟!؛ أيكون هذا سائغا عندك حتى وإن كنت تحكيه عن غيرك؟!!

عموما دعنا نتحاكم في هذه إيضا إلى أهل العلم المعتبرين؛ فقد احتج بمثل ما احتججت به قديما الكرابيسي.في دفاعه عن الحسن بن صالح وبنفس الشبهة تماما، وكتب كتابا قال فيه كما جاء في شرح علل الترمذي وهو يدافع عن الحسن بن صالح:

((إن قلتم: إن الحسن بن صالح كان يرى رأي الخوارج فهذا ابن الزبير قد خرج)).

فلما قرىء هذا على الإمام أحمد –رحمه الله- قال:

((**هذا جمع للمخالفين ما لم يحسنوا أن يحتجوا به ، حذروا عن هذا، ونهى عنه.**)).

وهو عين ما قلته أنت بالتمام –كما مر-، وهذا قول الإمام أحمد فيمن قال بقولك!

وقد سئل الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني –رحمه الله- : ((يحتج بعضهم بما وقع في التاريخ الإسلامي كما في فتنة ابن الأشعث، وخروج كثير من القرّاء على رأسهم سعيد بن جبير ومَن كان معه، وأيضًا ما وقع من عائشة –رضي الله عنها- والزبير وطلحة مع علي –رضي الله عنهم أجمعين-، ...!! فهل هذا الاستدلال لتلك القصص التي وقعت في العهد الأول صحيح؟ وما الجواب لأن هذا يُثار كثيرًا من أجل تبرير قضية الخروج؟.

فأجاب الإمام الألباني: ((نعم. الخروج لا يجوز يا أخي، وهذه الأدلة هي على مَن يحتج بها، وليست لصالحه إطلاقًا.

هناك حكمة تُروى عن عيسى -عليه السلام-، ولا يهمنا صحتها بقدر ما يهمنا صحة معناها، أنه وعظ الحواريين يومًا وأخبرهم بأن هناك نبيًا يكون خاتم الأنبياء، وأنه سيكون بين يديه أنبياء كذبة. فقالوا له: فكيف نميّز الصادق من الكاذب؟ فأجاب بالحكمة المشار إليها، وهي قوله: (مِن ثمارِهم تعرفونهم).

فهذا الخروج وذاك الخروج -ومنه خروج عائشة رضي الله عنها- نحن نعرف حكم هذا الخروج من الثمرة، فهل الثمرة كانت مُرّة أم حلوة؟

لاشك، التاريخ الاسلامي الذي حدثنا بهذا الخروج وذاك، يُنْبِي بأنه كان شرًا، وسُفكت دماء المسلمين وذهبت هدرًا بدون فائدة، وبخاصة فيما يتعلق بخروج السيدة عائشة.

السيدة عائشة لقد ندمت على خروجها، وكانت تبكي بكاء مرًا حتى يبتل خمارها، وتتمنى أنها لم تكن قد خرجت ذلك الخروج...

الشاهد: الاحتجاج بمثل هذا الخروج؛ أولًا: هذا حجة عليهم؛ لأنه لم يكن منه فائدة. ثانيًا : لماذا نتمسك بخروج سعيد بن جبير، ولا نتمسك بعدم خروج كبار الصحابة الذين

كانوا في عهده؟!! كابن عمر وغيره، ثم تتابع قدماء السلف -كلهم- بعدم الخروج عن الحاكم.

إذن هناك خروجان: خروج فكري، وهذا أخطر، وخروج عملي، وهذا ثمرة للأول، فلا يجوز مثل هذا الخروج، والأدلة التي ذكرتَها آنفًا فهي طبعًا عليهم وليست لهم)). الشريط رقم (٦٠٦) من سلسلة (الهُدى والنور)

وأما الشيخ العلامة الفقيه محمد بن صالح العثيمين لما سئل عمن يحتج بفعل عائشة وبعض الصحابة ليبرر لمن خرجوا على الحكام فعلهم فجاء في جوابه:

((الصحابة رضي الله عنهم ليست منزلتنا كمنزلتهم، حتى تقول إذا فعلوا شيئا فعلناه، ومن ثم أوجب أهل العلم على الأمة ألا يتكلموا فيما جرى بين الصحابة أصلا..، ولا نحتج بهم، عندي الأحاديث عن الرسول عليه الصلاة والسلام..، ليس المرجع إلى عائشة ولا لأي واحد من الصحابة، المرجع الكتاب والسنة..))

ثم سأل سائل الشيخَ وكأنه يريد أن يقيس فعل الخارجين اليوم بفعل الصحابة رضي الله عنهم!

فأجاب العلامة العثيمين: **((ما يصح القياس هذا قياس مع الفارق..، هذا هو الذي جعل العلماء يقولون نسكت عما جرى [بينهم])).**

وللعلامة الفوزان أيضا رد على هذه الشبهات التي نقلتها.

وأراك قد جزيتني خيرا حين نقلت لك كلام الشيخ صالح آل الشيخ مقرا له وفيه:

((وكذلك أقوال الصحابة وأفعال الصحابة منها متشابه، وكذلك أفعال التابعين وأقوال التابعين منها متشابه...

فإذن إذا صار المرء له شيء ونظر ثم بحث ذهب يجمع يتبع المتشابه ليدلل على نحلته أو طريقته هذه سمة أهل الزيغ، أما سمة أهل الحق فإنهم يقبلون على الكتاب والسنة متخلِّين عن آرائهم واعتقادهم فيقبلون ما جاء في الكتاب والسنة وما أجمع عليه السلف وما قرره الأئمة من المعتقدات، أما يأتي بشيء جديد بتقرير مسائل لا بد تجد من كلام العلماء من يقول كذا إما مجملاً أو مطلقاً وإما رأي أخطأ فيه فليست العبرة جمع النقول وليست لعبرة بجمع أدلة، وإنما العبرة أن تكون الأدلة راجحة أن تكون الأدلة محكمة في دلالتها وأن تكون أيضاً ثابتة إذا كانت من السنة.

فإذن العبرة ليست من الاستدلال، وكل صاحب زيغ استدل من وقت الخوارج إلى يومنا هذا واتبع دليلاً وظاهر الآية يدل على ذلك ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ يتبعون ولا يأتون بشيء من عندهم، يتبعون ما تشابه منه؛ لكنهم تركوا المحكم فاستحقوا الذنب، ولماذا تركوا المحكم؟ لأن في قلوبهم زيغاً فتركوا المحكم واتبعوا ما تشابه

منه، يستدلون بالمتشابه على زيغهم، وهذا أمر عظيم، واليوم نرى فيما أُلِّف من كتب معاصرة في مسائل تخالف ما قرره أئمة أهل السنة وما عليه الجماعة –قبل أن تفسد الجماعة– وما عليه أئمة الحديث وأهل الحق والذين أخذوا بالمحكم وردوا المتشابه إلى المحكم!

اليوم يوجد كتب كثيرة ورسائل ونُبذ ومطبوعات كلها فيها أدلة وكلها فيها نُقول، فليست العبرة بالنقول وليست العبرة بوجود نوع استدلال ولكن العبرة بموافقة المرء طالب العلم طالب النجاة في أصول إيمانه وفي العقيدة والتوحيد، موافقته للجماعة موافقته الأئمة الذين عُرف علمهم وسلامة طريقتهم وعرف اتباعهم لكتاب الله جل وعلا وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وطريقة السلف الصالح...

أما الذي يقول قال فلان كذا ويستدل به ونترك المحكمات ونترك الأصول من أجل قول لابن تيمية – مثلاً – في المسألة الذي أصاب رحمه الله في جل أقواله، أو قول للإمام أحمد ونترك به المحكمات ليس صحيحاً، أو قول للإمام مالك ونترك به المحكمات ليس صحيحاً، فكيف بمن دونهم من فلان وفلان من الناس)).

ثالثا: أما تصويرك للمسألة وكأن أتباع الشيخ ربيع –بزعمك– يقفون في جهة وعلماء الأمة يقفون في جهة أخرى فهذا غريب أيضا!

فأنت القائل قبلها بلسانك: **((ثم ذكروا –أي أتباع الشيخ ربيع- الأحاديث أنه يجب على الإنسان أن يصبر على جور الإمام وإن جلد ظهرك وأخذ مالك، حديث اسمع وأطع**

إلى آخره، وذكروا قول الإمام أحمد بن حنبل من خرج على الإمام فهو ضال مضل مبتدع إلى غير ذلك من الأحاديث وأقوال الأئمة التي تنهى عن الخروج على الإمام وأن من خرج على الإمام فهو ضال مبتدع، هكذا قال المؤيدون للشيخ ربيع المدخلي))

فهذا يدل يا شيخ وحيد على اطلاعك على ما نقله من تسميهم أتباع الشيخ ربيع المدخلي، وسبحان الله نقلت بلسانك ما نقلوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما نقلوه عن الإمام أحمد، وغيره من أهل العلم!

فالنزاع إذن ليس بينكم وبين أتباع ربيع المدخلي، بل النزاع بينكم وبين من نقل عنهم من تنعتهم بأتباع ربيع المدخلي!

فأنت ومن يقول بقولك المخالفون لكلام علماء الأمة ومقرري السنة!

ولو شئت أن أنقل لك قول كل العلماء المعاصرين أيضا في كون حرمة الخروج على الحاكم المسلم مسألة إجماعية ليست خلافية لنقلت لك ذلك، ولكني سأكتفي بنقل رأي عالم جهبذ معاصر لا أظن أنك تقول عنه من أتباع الشيخ ربيع المدخلي كما قلت في غيره:

فقد سئل العلامة الفوزان –حفظه الله-: هل تحريم الخروج على الحاكم المسلم الظالم من المسائل الخلافية؟ فأجاب: **((لا؛ ليست من المسائل الخلافية، هذا كذب، بل هي إجماع، يطاع ولو كان ظالما..))**

وسئل سؤالا آخر: ما رأيكم فيمن يجعل مسألة الخروج على الحاكم الفاسق مسألة اجتهادية؟ **فأجاب العلامة الفوزان:** **((أعوذ بالله، هذه اجتهادية؟!، الرسول نص على أنه يطاع ولي الأمر ولو كان فاسقا، ما لم تروا كفرا بواحا..))**

وسئل العلامة الفوزان أيضا: تردد بين بعض طلبة العلم أن مسألة الخروج على ولي الأمر مسألة خلافية، فما رأيكم؟ فأجاب: **((هذا ما هو بطالب علم اللي يقول هذا، هذا طالب فتنة))**

وأنت تقول يا شيخ وحيد –بصرنا الله وإياك بالحق- نصا: **((مسألة الخروج فيها ثلاثة أقوال: القول بالجواز مطلقا، والقول بعدمه مطلقا، والقول بالمصلحة والمفسدة، فيها ثلاثة أقوال لأهل العلم))!!**

فهل سترجع يا شيخ وحيد عن هذه التأصيلات الفاسدة؟

الله يعلم إني لأرجو لك ذلك وأدعو لك بالتمسك بمنهج أهل السنة والجماعة والصدع به، ولن يضرك التراجع شيئا، بل سيزيدك عزا إن كان بالطريقة التي بينها –سبحانه وتعالى في كتابه الكريم:

﴿ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. (انتهت الرسالة)

انتهت هنا رسالتي للشيخ وحيد التي رفض الرد عليها، فقررت أن أنشرها لعل أحد طلابه يراجعه فيها، فيفيء إلى الحق كما وعدني في بداية كلامه!، معتذرا عن أخطائه وأوهامه!

وليعلم الناس كل الناس أننا ما تجنينا على مشايخ الثورات ولا تعدينا فيهم بوصف، بل إن تدبرت ترانا قصَّرنا عما عليه السلف، في الشدة على من يكذب على العلماء ويدلس ويحرف، فها هو الشيخ يُعرَض عليه الحق فيُعرِض، ويعدني بالتراجع عن الخطأ ثم يفر ويهرب، ونحن نتكلم في مسائل تجدها في فهارس كتب السنة والعقائد، فليست تخفى ابتداء على طالب حق صادق!

ولكن ماذا نقول؟!

﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾

أسأل الله أن يهدي الشيخ وحيدا وغيره ممن كنا نحسن الظن فيهم، وأن يردهم إلى السنة الخالصة ويهدينا ويهديهم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبها ونقلها:

أبو جويرية محمد بن عبد الحي

٢٠ جمادى الآخرة ١٤٤٠

ملحوظة : صورة المحادثة في الصفحة التالية لمن أراد التثبت مما نقلته.

وحيد بالي

٢٠١٩/٣/٨

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
هذه نصيحة ممن يحب الخير لك..
وقد سمعت لك بعض الصوتيات في الكلام في مسائل معينة كحكم الأحزاب والخروج على الحكام والثورات وضوابط إخراج الناس من السنة، وغيرها..
وأحببت أن أنقل لك هذا الكلام لعلك تراجع نفسك فيما قلت فهي وصية عظيمة من عالم جليل بالله تقرأها بقلبك:
قال معالي الشيخ صالح آل الشيخ -حفظه الله-:
((كذلك السنة منها متشابه أيضاً استدل به من استدل على نحلته وعلى طريقته.
وكذلك أقوال الصحابة وأفعال الصحابة منها متشابه.
وكذلك أفعال التابعين وأقوال التابعين منها متشابه.
وكذلك أقوال العلماء سواء في كتبهم أو فيما نقل عنهم منها محكمات ومنها متشابهات.
بل وجود المتشابه في القرآن أقل من وجوده في السنة، ووجوده في كلام السلف وفي أعمال السلف أكثر، ووجوده في كلام أهل العلم في الكتب أكثر وأكثر.

فإذن إذا صار المرء له شيء ونظر ثم بحث ذهب يجمع يتبع المتشابه ليدلل على نحلته أو طريقته هذه سمة أهل الزيغ، أما سمة أهل الحق فإنهم يقبلون على الكتاب والسنة متخلّين عن آراءهم واعتقادهم فيقبلون ما جاء في الكتاب والسنة وما أجمع عليه السلف وما قرره الأئمة من المعتقدات، أما يأتي بشيء جديد بتقرير مسائل لا بد تجد من كلام العلماء من يقول كذا إما مجملاً أو مطلقاً وإما رأي أخطأ فيه فليست العبرة جمع النقول وليست لعبرة بجمع أدلة، وإنما العبرة أن تكون الأدلة راجحة أن تكون الأدلة محكمة في دلالتها وأن تكون أيضاً ثابتة إذا كانت من السنة.

فإذن العبرة ليست من الاستدلال، وكل صاحب زيغ استدل من وقت الخوارج إلى يومنا هذا واتبع دليلاً وظاهر الآية يدل على ذلك (فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ) يتبعون ولا يأتون بشيء من عندهم، يتبعون ما تشابه منه؛ لكنهم تركوا المحكم فاستحقوا الذنب، ولماذا تركوا المحكم؟ لأن في قلوبهم زيغاً فتركوا المحكم واتبعوا ما تشابه منه، يستدلون بالمتشابه على زيغهم، وهذا أمر عظيم، واليوم نرى فيما أُلف من كتب معاصرة في مسائل تخالف ما قرره أئمة أهل السنة وما عليه الجماعة –قبل أن تفسد الجماعة– وما عليه أئمة الحديث وأهل الحق والذين أخذوا بالمحكم وردوا المتشابه إلى المحكم اليوم يوجد كتب كثيرة ورسائل ونُبذ ومطبوعات كلها فيها أدلة وكلها فيها نُقول، فليست العبرة بالنقول وليست العبرة بوجود نوع استدلال ولكن العبرة بموافقة المرء طالب العلم طالب النجاة في أصول إيمانه وفي العقيدة والتوحيد، موافقته للجماعة موافقته الأئمة الذين عُرف علمهم وسلامة طريقتهم وعرف اتباعهم لكتاب الله جل وعلا وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وطريقة السلف الصالح.

هذه مسألة مهمة جداً ولا تغِبْ عن بالك ولو لم تكن في حياتك إلا هذه الوصية فهي وصية عظيمة لنفسي ولكم، فليست العبرة بالمؤلفات بالكتب وإنما العبرة بملازمة الطريق الأولى قبل أن تفسد الطرق، كثرة الطرق وكثرة المؤلفات ما تصد الواحد هذه تعتبرها من المتشابهات إذا صارت ما عليه أهل الحق والجماعة.الآن كل يقرأ وكل يبحث فيذهب ويقول: قال فلان كذا وقال فلان كذا، ليست هذه بالوجهة الصحيحة، أحياناً يأتي متشابه من كلام أهل العلم فيتوقف المرء فيه، أما الذي يقول قال فلان كذا ويستدل به ونترك المحكمات ونترك الأصول من أجل قول لابن تيمية – مثلاً – في المسألة الذي أصاب رحمه الله في جل أقواله، أو قول للإمام أحمد ونترك به المحكمات ليس صحيحاً، أو قول للإمام مالك ونترك به المحكمات ليس صحيحاً، فكيف بمن دونهم من فلان وفلان من الناس)).
١١:٣٤

جزيت الفردوس الأعلى من الجنة
١٤:٣٤

وجزاكم مثله، ثم ماذا؟ هل سنرى تراجعا عما اصلتموه في هذه المسائل حين جمعتم شبهات لأهل البدع يحتجون بها؟.
وأنقل لك يا شيخ هذا الكلام عن السلف وانظر لقول الإمام

وجزاكم مثله، ثم ماذا؟ هل سنرى تراجعا عما اصلتموه في هذه المسائل حين جمعتم شبهات لأهل البدع يحتجون بها؟.
وأنقل لك يا شيخ هذا الكلام عن السلف وانظر لقول الإمام أحمد في كتابالكرابيسي التي تشبه ما جمعتموه تماما، حيث جاء في شرح علل الترمذي:
((قال المروذي: مضيت إلى الكرابيسي، وهو إذ ذاك مستور يذب عن السنة، ويظهر نصرة أبي عبد الله، فقلت له: إن كتاب المدلسين يريدون أن يعرضوه على أبي عبد الله، فأظهر أنك قد ندمت حتى أخبر أبا عبد الله.
فقال لي: إن أبا عبد الله رجل صالح مثله يوفق لإصابة الحق، وقد رضيت أن يعرض كتابي عليه.
وقال: قد سألني أبو ثور وابن عقيل، وحبيش أن أضرب على هذا الكتاب فأبيت عليهم. وقلت: بل أزيد فيه.
ولج في ذلك وأبي أن يرجع عنه، فجيء بالكتاب إلى أبي عبد الله، وهو لا يدري من وضع الكتاب، وكان في الكتاب الطعن على الأعمش والنصرة للحسن بن صالح، **وكان في الكتاب: إن قلتم: إن الحسن بن صالح كان يرى رأي الخوارج فهذا ابن الزبير قد خرج**
فلما قرىء على أبي عبد الله، قال: **هذا جمع للمخالفين ما لم يحسنوا أن يحتجوا به، حذروا عن هذا، ونهى عنه**)).
فهل ترى يا شيخ ثمة فرق بين كلام الكرابيسي والكلام الذي نقلتموه في كلامكم؟
بالله عليكم انصروا منهج السلف في هذه الأيام التي تكالب فيها الناس من شتى الطوائف على السنة وأهلها، ولن يزيدكم هذا إلا عزة.
١٥:٢٢

استاذن حضرتك تسمع كلامي كاملا

ثم تخبرني بموضع الخطأ الذي يخالف كلام أهل السنة والجماعة

؟؟؟؟
١٥:٥٩

اذا كنت قد سمعته كاملا

ولم تكن سمعت منه مقطعا مبتورا كما يفعل بعض الناس غفر الله لنا ولهم
١٦:٠٠

وانا مستعد للرجوع إلى الحق لانني بشر أصيب وأخطئ
١٦:٠١

حسنا إن شاء الله اراسلك بهذا على أن يكون كلام السلف هو الفيصل بيننا وفي ضوء ما أرسلته لكم أيضا من كلام للإمام أحمد والشيخ صالح آل الشيخ وغيرهم من أهل العلم
١٦:١٣

٢٠١٩/٦/١٠

PDF نصيحة من القلب إلى الش .
١٤ صفحة • PDF • ٣٦٨ ك.ب.
١٨:٠١

نصيحة من القلب إلى الشيخ وحيد بالي 👆
١٨:٠١

٢٠١٩/٦/١٢

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ....
هل قرأت الرسالة يا شيخ وحيد؟
وما ردكم وفقنا الله وإياكم لقبول الحق.
٠٩:٤٢

٢٠١٩/٦/١٤

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
١٧:٤٧

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
لماذا لا ترد يا شيخ وحيد ؟
١٧:٤٨

اليوم

وحيد بالي
وانا مستعد للرجوع إلى الحق لانني بشر أصيب وأخطئ

لماذا لم ترجع يا شيخ إلى الحق كما وعدتني
١٥:٢٥

؟
١٥:٢٥